

تسيير القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية
Management the judiciary in Algeria during the Ottoman period

أحمد التركي علي باهي جامعة طرابلس ليبيا

bahiahmed539@gmail.com

هاتف: 0668896063

تاريخ الاستلام: 2025/04/26 تاريخ القبول: 2025/06/04 تاريخ النشر: 2025/06/15

ملخص

هذا الموضوع يعالج مسائل تتعلق بتسيير القضاء في الجزائر إبان الحكم العثماني، ومن خلاله نتعرف على مكانة هذا المرفق الهام في الدولة وكيف استطاعت الدولة العثمانية من فرض هيبتها من خلال مرجعية المذهب الحنفي والمحافظة على مرجعية السكان الأصليين في الجزائر؟، والمتمثلة في المذهب المالكي، وكيف كان سير المؤسسة القضائية في الجزائر خلال هذا العهد رغم اختلاف المذاهب، وتحديد المعالم الأساسية للمؤسسة القضائية في الجزائر خلال تلك الحقبة الزمنية، ومن خلال ذلك معرفة وكشف طرق تسيير القضاء في الجزائر خلال تلك الفترة، والتأكيد على أن القضاء لعب دورا مهما في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني لإبراز فاعلية القضاء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتبيين المرجعيات التي كان القضاء يعتمد عليها خلال تلك الفترة الزمنية. بيان أنواع الهيئات القضائية وكذا أنواع القضاة ومعرفة الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للقضاة في عهد الحكم العثماني، وإظهار المميزات التي اتصف بها القضاء الجزائري خلال الفترة العثمانية، بإبراز الطرق والأساليب التي يتبعها القضاة في إصدار الأحكام.

الكلمات المفتاحية: القضاء – الأحكام – الفترة العثمانية – القضاة

Abstract

This topic deals with issues related to the management of the judiciary in Algeria during the Ottoman period, and through it we learn about the status of this important facility in the state and how the Ottoman state was able to impose its prestige through the reference of the Hanafi school and preserve the reference of the indigenous people in Algeria?, represented by the Maliki school ,How was the judicial institution in Algeria during this era despite the differences in doctrines, and determining the basic features of the judicial institution in Algeria during that period of time, and through that knowing and revealing the methods of managing the judiciary in Algeria during that period, and emphasizing that the judiciary played an important role in the history of Algeria During the Ottoman era to highlight the effectiveness of the judiciary in social and economic life and to clarify the references that the judiciary relied on during that period of time. To explain the types of judicial bodies as well as the types of judges and to know the social, cultural and economic aspects of judges during the Ottoman era, and to show the characteristics that characterized the Algerian judiciary during the Ottoman period. By highlighting the methods and techniques that judges follow in issuing rulings

Keywords: Judiciary - Rulings - Ottoman Period - Judges

* المؤلف المرسل: أحمد التركي علي باهي

مقدمة:

كان الوجود العثماني في الجزائر يمثل امتداد نظام الحكم الذي ساد على مستوى كل الأقاليم التي خضعت للحكم العثماني، وذلك بظهور ملامح الدولة بمختلف مؤسساتها التي تبرز مظاهر سيادة الدولة.

ومن أبرز مظاهر السيادة للحكم في الدولة الثمانية هو القضاء، وقد وقع اختيار موضوع هذا البحث على هذه المؤسسة الهامة في كل الدول والمجتمعات، وهي من أبرز المؤسسات التي تقوم عليها الدولة،

ولا يمكن لأي دولة في القديم أو في الحديث أن تستغني عن جهاز القضاء، لأنها هي المؤسسة التي تضمن الاستقرار والأمن عن طريق تحقيق العدالة بين الناس، لأنه في حالة انتشار الظلم وهضم الحقوق وذهاب الحريات فإن ذلك يساهم في التفتت الأمني وضياع الدولة وانقسامها ويسهل على الأعداء الانقضاض عليها وبالتالي زوال الدولة.

ومن الواضح وفق كتب التاريخ، أن الحكام العثمانيين كانوا يشرفون على تعيين القضاة في كل المناطق التابعة لحكمهم، ومنها الجزائر، لما في ذلك من الحفاظ على هيبة الدولة العثمانية وسلطانها، من خلال إحكام القبضة على المؤسسات السيادية ومنها على وجه الخصوص القضاء.

المطلب الأول: المبادئ العامة للقضاء في الفترة العثمانية

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تخضع للحكم العثماني الذي يتخذ من الشريعة الإسلامية مصدرا لجميع الأحكام القضائية، فقد كان الحكم يقوم على

تسيير القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية

أساس الدين ولم يكن هناك أي فصل بين الدين والحكم، فقد كان الدين يرمي بظلاله على كل أجهزة الدولة، ولما كان القضاء من أبرز مظاهر السيادة، فقد كان قائما على تطبيق الشريعة الإسلامية مما ورثه المسلمون من تراث فقهي عن المذاهب والمدارس الفقهية منذ زمن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، إلا أن المذهبين الحنفي والمالكي كانا أكثر انتشارا في الجزائر لاعتبار أن الأول كان المذهب المعتمد للدولة العثمانية والثاني كان المذهب السائد في هذه الديار قبل مجيء العثمانيين، وقد عمد الحكم العثماني إلى تسيير شؤون المجتمع وفق هذين المذهبين، وقد كان القضاء هو الذي يفرض سلطة الدين لأن القاضي كان يمثل رموز السلطة الباقية سلطة الدين . التي تعني الهوية في كل أبعادها .

وقد اهتم العثمانيون بالقضاء، حيث أقاموا في كل مدينة محكمة تفصل في نزاعات المواطنين وفق المذهبين الحنفي والمالكي، وعلى هذا الأساس فقد أقاموا محاكم حنفية وأخرى مالكية يتولى القضاء في كل منها قضاة، ينتمي كل فريق منهم إلى المذهب المخصص للمحكمة، وقد اختص الولاية في الأقاليم بتعيين القضاة المالكيين، بينما كان تعيين القضاة الحنفيين من اختصاص الداي شخصيا في العاصمة، إذ كان المفتي المعين يلقب بشيخ الإسلام.

ولم يكن اختصاص القاضي محددًا، إذ شمل في جانبه النوعي كل القضايا المدنية والأخلاقية، وشمل في جانبه المحلي كامل الإقليم الجزائري، فكان للخصوم حق اختيار القاضي الذي ينظر في نزاعهم دون التقيد بمحل إقامتهم ولا بموقع المال المتنازع فيه .

وقد تميزت أحكام القاضي بالسرعة والتنفيذ والصرامة في العقاب والشدة في العقوبات، من أجل ردع المخالفين لأحكام الشريعة الإسلامية، وكان القاضي

يحكم أحيانا بالضرب أو بالتعزير، ولا يحكم بالسجن لأن فيه تعطيلا للطاقت وحرمانا للعائلة من أحد أفرادها الذين تسترزق منهم،وقد كانت مدينة الجزائر مضرب الأمثال في الأمن والاستقرار بفضل نجاعة أحكام القاضي 1.

وقد كان القاضي يعقد جلساته في أي مكان عام مثل الساحات العمومية أو الأسواق وكان التقاضي أمامه إتفاقيا، لأن القاضي لم يكن يكلف الخصوم بالحضور إلى الجلسة بل يشترط كي يفصل في النزاع أن يتفق الأطراف على الحضور بمحض إرادتهم²، وكانت وسائل الإثبات المقبولة بدائية، وتمثل في التصريح البسيط والشهادة المباشرة التي يؤديها مسلم نزيه وشريف،ولم يكن الخصوم ملزمين بدفع أية مصاريف مقابل الاستفادة من الخدمات القضائية 3

وقد تميز القضاء في هذه الفترة بأنه غير قابل للطعن بالاستئناف بالشكل المعروف حاليا إلا أنه أعطى الحق لخاسر الدعوى أن يطلب إعادة النظر لدى القاضي الذي أصدر الحكم وذلك بغرض المطالبة بالرجوع عن هذا الحكم،وإذا قبل القاضي هذا الطلب المقدم من خاسر الدعوى، فإنه يستشير مجلسا يتكون من قاضي شرعي آخر ومفتي، أما إذا تمسك القاضي بقراره الأول،فإن خاسر الدعوى يمكنه أن يرفع أمره إلى الباي أوالداي،ويقوم هذا الأخير بعرض القضية على مجلس المناظرة، وهو مجلس يتكون من قاضيين شرعيين ومفتيين وجماعة

1- سعد الله، 1998، 422/4.

2 -Bontems .1976-p73 .

3- Collot 1962.P166 -167 .

تسيير القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية

من العلماء، ويكون رأي هذا المجلس ملزماً للقاضي ، بإصدار حكم يتطابق مع فتوى مجلس المناظرة 4 .

وقد كان للقاضي أعوان يساعدونه في فض نزاعات الأفراد، إذ لم يكن هو الوحيد المختص بهذا الشأن، فقد كان هناك أشخاص آخرون يقومون بنفس مهمة القاضي وهم:

1. الجواب في البوادي وأبواب المعارف في المدن: وهم موظفون تعينهم السلطة العثمانية وذلك لغرض الفصل في نزاعات الفلاحين والرعاة والخماسين 5.

2. المرابطون: وهم أشخاص من رجال العلم والدين والصلاح المشتهرين بينهم، يتولون مهمة التحكيم بين الناس في مسائل الزواج والطلاق وأحكام الميراث وغيرها من شؤون الأسرة، ولا يزال إلى الآن بعض الناس يمارسون هذه المهمة 6.

3 . الجماعات والشيوخ: وهؤلاء يقومون بالصلح بين الناس في المناطق النائية والأرياف والقرى 7، وهذا في المسائل المدنية.

4 - Collot 1962 opcit-P.167 .

55- Bontems 1976 opcit-p 73.74 .

6- سعد الله، مرجع سابق، 4/424 .

7 - Collot 1962.opcit.P.168 .

أما في النواحي الجزائية، فقد كان الداي هو الذي يتولى الفصل في المنازعات المتعلقة بهذا الجانب، ويساعده أعضاء ديوانه أو موظفون آخرون ينوبون عنه، وهم الباي والقايد والشيخ سواء كان ذلك في العاصمة أو في الأقاليم .

وكانت الأحكام التي تصدر عن هؤلاء الموظفين لا تزيد عن الغرامة والضرب بالعصا، أما الحكم بالإعدام فهو من اختصاص الداي أو الباي في العاصمة 8، وأما باقي المناطق فإن الذي يتولى النطق بها هو آغا العرب أو خوجة الخيل 9، وهناك بعض القضايا التي يحيلها الداي على القاضي 10 ليصدر فيها الحكم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد كان القاضي ذا هيبة كبيرة ومكانة مرموقة بين الناس، سواء لكونه يمثل السلطة الدينية الحاكمة أو باعتباره قوي الشخصية، هادئ الملامح، معتدلاً وقوراً، عليه السمات الشرقية الإسلامية في مستواها الأعلى 11.

الفرع الأول: شروط تولي القضاء في المدن:

يمكن القول بأن القضاء في المدن كان تحت سلطة الأتراك العثمانيين. وقد تميز القضاء في مدينة الجزائر بالإختصاص، وهذا الإختصاص يخضع إلى قاعدتين:

8 - BEN ABDELLAH .1982 .P.17.

9- آغا العرب و خوجة الخيل هي أسماء لأعوان القضاء في الدولة العثمانية .

10-Bontems opcit 1976 . p73. 74

11- سعد الله، 1998، 425/4.

تسيير القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية

أولاً: قاعدة الاختصاص المادي مفادها أن المحاكم الإسلامية، وتترافع في نوعين من القضايا: المدنية كالبيع والشراء والرهن والزواج والطلاق والمواريث، وكانت تتولاها المحكمتان المالكية والحنفية، والقضايا غير المدنية وهي الجنائية كالقتل والسرقه والتزوير والقضايا السياسية تحال على الداي أو الباي وأما الآغا فيتولى النظر في قضايا العسكرية 12.

ثانياً: قاعدة الاختصاص الشخصي، وهي أن المحكمة تفصل في القضايا المتعلقة بأفراد كل قبيلة من القبائل في المناطق التي يكون فيها النزاع، ثم تعمل على تطبيق المذهب الذي يكون سائداً في تلك المناطق، فيكون المذهب المالكي هو المعمول به في الأماكن التي ينتشر فيها 13، وأما باقي المناطق فيكون المذهب الحنفي هو المطبق لأنه مذهب الدولة العثمانية، وأما أهل الذمة فلهم محاكمهم الخاصة بهم أيضاً والمتمثلة في "محاكم الاحبار"، فهؤلاء كان لهما استقلال التام في إدارة شؤونهم الداخلية والحكم بتشريعاتهم في قضاياهم، التي تنتشأ بين أفراد طوائفهم ومجموعاتهم الدينية، هذا بالنسبة للذميين، وعلى هذا فالخصومات بين المسلمين يتم البت فيها في محاكم المسلمين 14، وأما المسيحيون فيطبق عليهم ما تمليه عليهم إدارة قنصلياتهم في الجزائر 15، وبالإضافة إلى:

12- الامير: 2008م. ص 83

13- المرجع نفسه، ص 83.

14- فقه العمران من خلال أرشيف العثماني، مصطفى بن أحمد حموش: ط 01، دار البحوث للدراسات، الإمارات 2000، ص - ص 70-71.

15- المؤسسات في اواخر العهد العثماني المؤسسة المالية انمودجا (1798م-1830 م)، شلبي شهر زاد: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة 1، باتنة 2018-2019م. ص 85

1- المحكمة الحنفية والمالكية.

2- المجلس العلمي.

3- قضاء الداى والباي، والتي ذكرناها سابقا.

الفرع الثاني: شروط تولي القضاء في الأرياف

الأرياف هي تلك المناطق البعيدة عن مركز السلطة، فكان يتولى منصب القضاء في تلك الأماكن مجموعة عن طريق العمل الجماعي من بين شيوخ القبائل ويساعدهم أشخاص آخرون¹⁶، وفي نفس الوقت كانت جهات أخرى من تلك الأرياف تسند مهمة الفصل في الخصومات لأهل الرأي مع شيوخ القبائل¹⁷،

ونشير في هذا المقام إلى أنه في بعض القبائل التي كانت تسكن في بعض المناطق كان قاضي المدينة يقوم بتعيين من ينوبه في هذه المهمة، وذلك كان خاصا بالأقاليم التي تعلن الولاء التام للحكام العثمانيين¹⁸، ومن الهيئات القضائية في الريف:

قضاء المرابطين¹⁹:

16- شهر زاد شلبي، المرجع نفسه، ص99.

17- الجزائر في التاريخ العهد العثماني، سعيدوني ناصر الدين، والشيخ المهدي بوعبدلي:

م، و، ك، الجزائر 1984م، ص23

18- الامير: 2008م، ص114. وينظر الملحق رقم 4 ص80

19- الرباط: بمعنى ترابط، يرباط، لازم، ويلازم، ويطلق على المكان الذي يجتمع فيه الناس الأتقياء، ومن جهة أخرى فيطلق الرباط على مكان الجهاد والعبادة والمقيمون في الرباط يعرفون "بالرابطة". للمزيد ينظر: عباس 2003، ص42.

تسيير القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية

امتاز المرابطون في زمانهم بنصرة السكان لهم، فكان لهم تأثير قوي عليهم فاعتمد العثمانيون عليهم لفرض سلطتهم في المناطق البعيدة، وأوكلوا لهم مهمة فض النزاعات²⁰، وكانوا يقومون بمهامهم بما جرى عليه العرف، وعند الإقتضاء باستعمال سلطة الدولة²¹.

المطلب الثاني: الجوانب المادية والاجتماعية للقضاة

كان القضاء في العهد العثماني يشمل بالإضافة إلى تخصصه بالنظر في الخصومات بمختلف أنواعها، ومع ذلك كان يهتم بالجوانب العلمية والاجتماعية على اعتبار أن القضاة كانوا من العلماء الربانيين الذين يتصدرون للخطابة والوعظ والإفتاء والتعليم وغيرها من الوظائف التي يتولاها الفقهاء والعلماء في المجتمع المسلم.

وقد كان سبب توسع مجال عمل القضاة على النحو المذكور هو التكوين الذي يتلقونه، حيث كان من يصل إلى منصب القضاء يتوجب عليه التحصيل العلمي على مدار مشوار طويل من التكوين، وأن يظهر عليه التمسك بأحكام الشرع الحنيف قولاً وفعلاً وسلوكاً، مع الالتزام بأحكام الكتاب والسنة، وغيرها من المواصفات التي تجعله منارة يقتدى بها بين الناس، حتى يسهل عليه فرض أحكام الشرع على الآخرين بعد أن يكون قد نجح في الإمتثال لها في نفسه، حتى لا يخالف قوله فعله، وهذا من الكبائر التي نهى الشرع الحنيف عنها²².

20- لخداري، 2013م، ص 27.

21- مزهود، ، 2012م، ص 219

22- الأمير 2008، ص 179.

لقد كان القضاة الذين تولوا منصب القضاء في الجزائر خلال الحكم العثماني يمثلون أرقى صور التمسك بالدين والأخلاق الفاضلة، حيث كانت تتوفر فيهم كل المواصفات والشروط الشرعية لتولي منصب القضاء،²³ وكانوا ممن وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد، من خلال التضلع بمعرفة أصول الفقه ومبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى كونهم من أئمة الهدى في الصلوات والمساجد ورجال الصلح والمشورة بين الناس، وأصحاب الرأي والوجهة في الدين²⁴، حيث كانوا يتصدرون المجالس لتعليم الناس وإرشادهم إلى الخير والصلاح والتقوى، وكانوا هم أفقه الناس وأعلمهم بأمور الحلال والحرام²⁵ ومتخصصين في الفقه الإسلامي، فهم فقهاء عصرهم كانوا ممن تحملوا أمانة تبليغ دين الله تعالى بالتنقل والترحال في مختلف المناطق والمدن لنشر رسالة الإسلام ونشر العلم الشرعي بين الناس وتأليف الكتب والمصنفات التي تفيد أهل العلم²⁶.

لقد كان القضاة بهذا المستوى درعا للأمة من كل الانحرافات وقطع دابر الخصومات، وأهم من ذلك كله فقد كانوا من المرابطين الذين يحمون الدولة والمجتمع من كل مظاهر الانحلال والتفسخ من جهة وكانوا يحمون الأمة من كل مخاطر الفتن والانقسامات والتشتت التي تعصف بالدول والمجتمعات من جهة أخرى²⁷.

23- بوشارب ، 2020، ص 83- 84.

24- فركوس، 2003، ص154.

25- مخلوف د،ت، ص295.

26- آمنة ومنى، 2020، ص 84.

27- شليبي: 2019، ص101.

خاتمة:

لقد كان القضاء في الجزائر خلال الحكم العثماني له اتصال مباشر بالسلطة العثمانية في عاصمة الدولة العثمانية، فقد كان السلطان يشرف على تسيير شئون القضاء، فهو الذي يقوم بتعيين القضاء وتقليدهم الوظائف وإعطائهم التوجيهات، ويدير شؤونهم المادية والاجتماعية والدينية وغيرها من مختلف أنواع العمل الإداري والتنظيمي للمؤسسة القضائية، لكونها تمثل رموز السيادة للدولة العثمانية، وبالتالي وجدنا بأن مرفق القضاء في الجزائر خلال تلك الفترة كان تابعا بشكل تام للسلطة العثمانية وتحت الإشراف المباشر والكامل للحاكم العثماني.

وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه في هذا البحث، يمكنني ذكر ما يلي:

أن القضاء في تلك الفترة قد تم تقسيمه إلى قسمين: قسم للعثمانيين وكانوا على المذهب الحنفي وقسم للجزائريين الذين كانوا على المذهب المالكي.

على رأس هذا الهيكل كان يوجد قاضي العسكر، وهو أعلى سلطة قضائية في البلاد، وكان يعينه السلطان العثماني مباشرة.

النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني يتميز بوجود هيكل هرمي معقد ضم مختلف المحاكم على المستويات المحلية والمركزية.

أن القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية قد اتصف بازدواجية القضاء.

كانت محاكم العرف تلعب دورًا هامًا في حل النزاعات بين الأفراد على أساس العادات والتقاليد المحلية.

كانت المحاكم الشرعية هي المسؤولة عن النظر في القضايا المدنية والجنائية وفقاً للشريعة الإسلامية.

كانوا يتمتعون باستقلال نسبي عن السلطة التنفيذية، وكانوا مسؤولين عن تطبيق العدالة بشكل عادل.

كان يتم اختيار القضاة من بين العلماء المسلمين الذين يتمتعون بالعلم والكفاءة والنزاهة.

أن القضاة يتمتعون بمكانة مرموقة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني. حقق النظام القضائي في الجزائر خلال العهد العثماني العديد من الإنجازات، أهمها:

حفظ الحقوق وحماية الحريات.

ضمان تطبيق العدالة بشكل عادل.

أن فترة الحكم العثماني تميزت بالعدل، وبالتالي فهي فترة ازدهار وقوة وأمجاد وليست فترة استعمار واسعتباد.

المصادر العربية

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

- بوغدادة الامير، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد

تسيير القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية

العثماني، بإشراف عميراي أحميدة،: جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة 2007-2008م.

- مصطفى بن أحمد حموش، فقه العمران من خلال أرشيف العثماني،: ط01، دار البحوث للدراسات، الإمارات 2000.

- شلبي شهر زاد، المؤسسات في اواخر العهد العثماني المؤسسة المالية انمودجا (1798م-1830 م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة 1، باتنة 2018-2019م.

- سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، م، و، ك، الجزائر 1984م.

- محمد لخداري، بلاد المغرب تحت الحكم العثماني نموذج الجزائر في عهد الدايات (1671م-1830م)، مجلة كان التاريخية، ديسمبر 2013م.

- الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني،: دار علاء الدين، ط2، الجزائر 2012م.

- خلدون خليصة، القضاء في الجزائر في العهد العثماني (1519-1830م)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ تخصص تاريخ الجزائر الحديث من (1519-1830م)، بإشراف أحمد مسعود سيد علي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2020.

— صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفتيقيين إلى نزوح الفرنسيين (814هـ - 1926م)، دار العلوم، عناية 2003.

— مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

— المنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الاسعار والمداخيل، دار القصبة للنشر، الجزائر.

المصادر الأجنبية :

- Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque a l' indépendance C.Bontems . cujas .paris .1976 .

- les institutions de L'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)C.Collot

- La justice du F.L.N. pendant la lutte de libération S .BEN ABDELLAH . .S.N.E.D. ALGER .1982.P.17.
